

الحصيلة البشرية نتائج هجمات المتمردين في أفغانستان

- I. الملخص 1
- انتهاكات قوانين الحرب 3
- المبررات التي يسوقها المتمرّدون 4
- أنواع الهجمات غير المشروعة 5
- II. ارتفاع عدد الضحايا المدنيين: اتجاهات وإحصاءات 11
- المدنيون في مرمى النيران 11
- الهجمات الانتحارية 12
- الهجمات على المدارس 16
- التشريد ونقص التنمية 17
- III. التوصيات 19

1. الملخص

مررت بالعربة، وبعدها بلحظات معدودة انفجرت القنبلة؛ كانت كالزلازل؛ سحبنتني إلى الوراء ثلاثة أو أربعة أمتار... ولما أفقت رأيت الناس والأشلاء في كل مكان: الأصابع، والأيدي، والأقدام، كل شيء... كان الناس يصرخون، وكان آخرون يصرخون قائلين إن هناك قنبلة أخرى ستنفجر... كنت ذلك اليوم أرثدي بدلة بيضاء، إلا أنها صارت حمراء اللون في تلك اللحظة...

لم يعد بمقدوري المشي بسرعة الآن؛ لقد كنت ملاكماً، ولم أعد الآن قادراً على الملاكمة... لا يمر يوم إلا وأشعر بالألم في ساقِي، ولم أعد قادراً على المشي إلا بصعوبة... كلما فكرت في هذه الأمور، أغرقت عيناَي بالدموع؛ كلما فكرت في هذه الأمور، ووضعتها معاً أمام عيني، شعرت بالرغبة في الرحيل عن هذا البلد.

- محمد يوسف عريش، يصف هجوماً بقنبلة في كابول، 5 يوليو/تموز 2006.¹

منذ مطلع عام 2006، قامت حركة طالبان، والحزب الإسلامي، وغيرهما من الجماعات المسلحة في أفغانستان بعدد متزايد من الهجمات المسلحة التي إما تستهدف المدنيين أو تُنفذ دونما اعتبار لأثرها على أرواح المدنيين. فبينما يمضي المدنيون الأفغان في شؤون حياتهم العادية – سائرين في الشوارع أو راكبين الحافلات – يواجه الكثيرون منهم أعمال عنف مفاجئة ومروعة، مثل حوادث إطلاق النار، أو الكمائن، أو التفجيرات، أو غيرها من الهجمات العنيفة.

وقد ألحقت هذه الهجمات التي يشنها المتمردون أضراراً مروعة وجسيمة بالسكان المدنيين؛ فقد حصدت أرواح الأمهات والآباء والأزواج والزوجات والأطفال، أو ألحقت بهم عاهات مستديمة، وخلفت وراءها الأرامل والثكالي واليتامى. وقد عمد المتمردون إلى استهداف الكثيرين من المدنيين على وجه التحديد، بما في ذلك العاملون في منظمات الإغاثة والمساعدات الإنسانية، والأطباء، والعمال اليوميون، والعمال الميكانيكيون، والطلاب، والموظفون الحكوميون، والمدرسون، والمهندسون. كما خلفت الهجمات ندوباً بدنية ونفسية لدى الضحايا وشهود العيان، وأحدثت ألماً ومعاناة هائلة للناجين من أقارب الضحايا.

¹ مقابلة أجرتها هيومن رايتس ووتش مع محمد يوسف عريش، كابول، 6 سبتمبر/أيلول 2006.

ويتناول هذا التقرير هجمات المتمردين وعواقبها، مستنداً إلى روايات الشهود والضحايا وأقاربهم، ومراجعة دقيقة شاملة للسجلات وبلاغات الحوادث التي وقعت خلال عام 2006، وأول شهرين من عام 2007. كما يتضمن التقرير تقييماً لبيانات الجماعات المتمردة ذاتها التي كثيراً ما تعلن مسؤوليتها عن الهجمات التي تسفر عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين.

على أن القوات المعادية للحكومة ليست هي وحدها المسؤولة عن سقوط القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في أفغانستان؛ فقد قتل ما لا يقل عن 230 من المدنيين أثناء العمليات التي قامت بها قوات التحالف أو قوات حلف شمال الأطلسي "الناتو" عام 2006، ويبدو أن بعضها ينطوي على انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ورغم أنه ليس هناك دليل على أن قوات التحالف أو قوات الناتو قد استهدفت المدنيين عمداً في هجماتها، فقد شنت في عدد من الحالات هجمات لا تميز بين المدنيين وغير المدنيين، أو تفاعست عن اتخاذ الاحتياطات الكافية للحيلولة دون تعرض المدنيين للأذى. وقد أشارت هيومن رايتس ووتش للعديد من هذه الحالات في تقاريرها، وسوف تواصل رصدها لسلوك تلك القوات؛ وإلا أن التركيز في هذا التقرير ينصب على المدنيين الذين سقطوا ضحايا لهجمات المتمردين، وآثار هذه الهجمات على حياة المدنيين في أفغانستان.

وقد تصاعدت وفيات المدنيين بصورة حادة خلال عام 2006، ورغم أنه لا توجد أرقام دقيقة للخسائر البشرية في صفوف المدنيين خلال السنوات السابقة، فإن تصاعد العدد الإجمالي لهجمات المتمردين في عام 2006 يظهر أن هذا العام كان أسوأ عام يمر على أفغانستان منذ عام 2001 من حيث عدد القتلى من المدنيين؛ فقد ارتفع عدد التفجيرات الناجمة عن العبوات الناسفة المزروعة على جانب الطريق وغيرها من الهجمات بالقنابل إلى أكثر من الضعف خلال العام الماضي؛ وأحصت هيومن رايتس ووتش 189 هجوماً بالقنابل خلال عام 2006، مما أسفر عن مقتل نحو 500 مدني. وقتل 177 مدنياً آخر في حوادث إطلاق النار والاعتقالات والكمائن.

وعلى وجه الإجمال، لقي 669 مدنياً أفغانياً على الأقل حتفهم فيما لا يقل عن 350 هجوماً مسلحاً منفصلاً شنته القوات المعادية للحكومة عام 2006. (والظاهر أن نصف هذه الهجمات تقريباً قد استهدف المدنيين أو أهداف مدنية عمداً). كما تكبد المئات من المدنيين إصابات بالغة، بما في ذلك الحروق والتمزقات الشديدة وكسور العظام وبتير الأطراف؛ وكان العدد الإجمالي للقتلى والجرحى الذين سقطوا في صفوف المدنيين الأفغان من جراء هجمات المتمردين هذا العام يربو على الألف.

وأصبحت التفجيرات الانتحارية أمراً يحدث بصفة معتادة في أفغانستان بعد أن كانت ذات يوم نادرة الحدوث؛ فخلال عام 2006، وقع ما لا يقل عن 136 هجوماً انتحارياً، وهو عدد يبلغ ستة أضعاف

نظيره في العام السابق. (يمثل هذا العدد جزءاً من الهجمات بالقنابل المشار إليها فيما تقدم، والبالغ عددها 189). وسقط 803 مدنيين أفغان على الأقل بين قنيل وجريح من جراء هذه الهجمات الانتحارية (272 قتيلاً و531 جريحاً). وكان ما لا يقل عن 80 من هذه الهجمات – وهي غالبية واضحة – تستهدف أهدافاً عسكرية؛ بيد أن هذه الهجمات الثمانية أوقعت خسائر فادحة في صفوف المدنيين، إذ بلغ عدد القتلى من المدنيين خمسة أضعاف نظيره من المحاربين (181 مدنياً مقابل 37 محارباً).

وقد استمر سقوط القتلى والجرحى من المدنيين بسبب هجمات المتمردين في عام 2007، حيث نفذت قوات المتمردين ما لا يقل عن 25 هجوماً مسلحاً في أول شهرين من العام 2007 مما أسفر عن خسائر بشرية في صفوف المدنيين، بما في ذلك الهجمات الانتحارية وغيرها من التفجيرات وحوادث إطلاق النار والاختطاف والإعدام؛ وأدت هذه الهجمات إلى مقتل 52 مدنياً أفغانياً على الأقل، وإصابة 83 آخرين.

كما ألحقت هجمات المتمردين أضراراً جسيمة بممتلكات المدنيين؛ ففضلاً عن التفجيرات وغيرها من الهجمات التي أضرت بالمحلات التجارية، والمباني، ومنشآت البنية الأساسية، تعتمد المتمرّدون استهداف المدارس المحلية التي كثيراً ما تُعدّ الرمز الوحيد للحكومة في المناطق النائية؛ ففي عام 2006، تضاعفت التفجيرات وهجمات الحرق العمدة التي استهدفت المدارس الأفغانية، من 91 هجوماً عام 2005 إلى 190 عام 2006، حسب ما أوردته التقارير؛ كما واستمرت الهجمات خلال عام 2007.

انتهاكات قوانين الحرب

إن الخسائر التي تقع في صفوف المدنيين أثناء الصراع المسلح لا تنجم بالضرورة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي (قوانين الحرب)؛ ذلك أن طبيعة الصراع المسلح في العصر الحديث كثيراً ما تستتبع وقوع خسائر بشرية في صفوف المدنيين أثناء القتال دون أن ينطوي هذا على مخالفة لقواعد الحرب.

غير أن هيومن رايتس ووتش خلصت من خلال تحقيقاتها إلى أن الكثير من الخسائر البشرية التي وقعت في صفوف المدنيين من جراء هجمات المتمردين في أفغانستان عام 2006 كانت متعمدة أو كان بالإمكان تجنبها. فقد درجت قوات المتمردين على استهداف المدنيين، أو شنت هجماتها على الأهداف العسكرية والمدنيين بدون تمييز، أو مع علمها بأن هذه الهجمات يمكن أن تلحق بالمدنيين

أضراراً غير متناسبة. ومثل هذه الهجمات تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي؛ ومن المعلوم أن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني تعد من جرائم الحرب، وتخضع لولاية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي صادقت عليه أفغانستان عام 2003.

وما من شك في أن حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة هي المسؤولة عن معظم هذه الهجمات؛ فقد أعلن الناطقون باسم طالبان مسؤولية الحركة عن أكثر من ثلثي التفجيرات المسجلة – وعلى الأغلب تلك التي وقعت في الولايات الجنوبية والجنوبية الشرقية – ولو أن بعض تلك الادعاءات قد لا تكون سوى تصريحات للتباهي لا أساس لها من الصحة. أما فيما يتعلق بالهجمات التي وقعت في المناطق الشرقية والشمالية من أفغانستان، فليست هناك أدلة يعتد بها على ضلوع شبكة الحزب الإسلامي التي يقودها قلب الدين حكمتيار فيها؛ والأرجح أن جماعات أخرى مرتبطة بقوات طالبان والحزب الإسلامي، من بينها جيش المسلمين والقوات التي يقودها جلال الدين حقاني، هي المسؤولة عن الهجمات الأخرى في المناطق الشرقية والمناطق الواقعة في محيط خوست وجلال آباد.

المبررات التي يسوقها المتمردون

كثيراً ما تزعم قوات المتمردين في أفغانستان أن عملياتها العسكرية هي عمليات مشروعة بوجه عام، أو أن استهداف المدنيين أمر يجيزه القانون.

فالتصريحات الإعلامية التي يدلي بها مختلف زعماء طالبان والناطقين باسمها، والوثائق المنسوبة لمجلس شوري طالبان، تشير إلى أن زعماء طالبان يستبيحون مهاجمة الموظفين الحكوميين الأفغان، والمعلمين، وموظفي المنظمات غير الحكومية، أو أي شخص يؤيد حكومة الرئيس حامد كرزاي. وقد أعلن الناطقون باسم طالبان مسؤولية الحركة عن مختلف عمليات الاختطاف والقتل التي راح ضحيتها عاملون في منظمات المساعدات الإنسانية الأجنبية، زاعمين أنهم قتلوا بسبب "تجسسهم لصالح الأمريكان" أو لصالح قوات الناتو أو قوات التحالف.²

ومثل هذه التصريحات منافية بصورة صارخة للقانون الدولي الذي يحظر جميع الاعتداءات المتعمدة على المدنيين الذين لا يشتركون على نحو مباشر في الأعمال الحربية، مما يعني تورط زعماء

² تصريح أدلى به الناطق باسم طالبان قارئ محمد يوسف لمراسل وكالة رويترز للأخبار. "الأفغان يبدعون البحث عن ألبان مختطفين"، رويترز، 12 مارس/أذار 2006. ويتعلق هذا التصريح بأربعة مواطنين مقدونيين مختطفين (ورد خطأ أول الأمر أنهم ألبان)، أعدمهم مقاتلو طالبان بعد ذلك بعدة أيام. وبعد مقتل الأربعة، قال يوسف لهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" "سوف نقتل أي شخص يساعد الأمريكان"، "مقتل أفغان في مهمة تتعلق بالرهائن"، بي بي سي، 17 مارس/أذار 2006.

طالبان في جرائم حرب. كما أن تلك التصريحات تشجع القادة من المستويات الدنيا على الاستمرار في انتهاك قوانين الحرب وتيسر لهم ذلك.

وبالرغم من أن الناطقين باسم المتمردين وقادتهم قد أعربوا أحياناً عن حرصهم على أمن المدنيين، فإن مثل تلك التصريحات غير مقنعة بالنظر إلى سجل المتمردين الذي يتناوله هذا التقرير بالتفصيل. وفي إشارة إلى العدد المرتفع من القتلى الذين سقطوا في صفوف المدنيين من جراء هجمات المتمردين، ذكر الكثيرون من الأفغان لـ هيومن رايتس ووتش أنهم يعتبرون ادعاءات المتمردين بالحرص على سلامة المدنيين؛ ادعاءات متهاقنة ظاهرة البطلان. فضلاً عن هذا، فعندما يدلى قادة طالبان وغيرهم من قادة المتمردين بمثل هذه التصريحات، يكون محط التركيز عادة هو المدنيين الذين لا يعملون مع الحكومة أو المنظمات غير الحكومية، ومن ثم فإنها تسلط الضوء بالأساس على عدم اكتراث المتمردين بأمن وسلامة هؤلاء الأشخاص – الذين يكفل القانون الإنساني الدولي حمايتهم – والذين لا يعتبرونهم "أبرياء". فالإعراب عن القلق والحرص على سلامة وأمن بعض المدنيين لا يسوغ ارتكاب أعمال غير قانونية ضد البعض الآخر.

أنواع الهجمات غير المشروعة

لقد نفذت جماعات المتمردين في أفغانستان الأنواع التالية من الهجمات غير المشروعة خلال السنوات الأخيرة:

- *الهجمات المتعمدة على المدنيين*، مثل اغتياالات المسؤولين المدنيين أو المدرسين، أو التفجيرات التي تستهدف الأسواق المزدهمة أو غيرها من المنشآت المدنية، مثل المدارس أو العيادات الطبية.
- *الهجمات العشوائية* التي يستخدم فيها المهاجم وسيلة (نوعاً من الأسلحة) أو أسلوباً (كيفية استخدام السلاح) لا يميز بين المدنيين والمحاربين؛ فاستخدام لغم مضاد للآليات، مثلاً، على طريق مشاع يسلكه عامة الناس، أو قيام مهاجم انتحاري بنسف عبوته الناسفة في منطقة سكنية دونما اعتبار لأي خسائر بشرية.
- *الهجمات غير المتناسبة* التي يتوقع أن تسفر عن خسائر مدنية مفرطة بالتناسب مع الأهداف العسكرية المتوقعة؛ وذلك، على سبيل المثال، عندما تستهدف قنبلة ما هدفاً عسكرياً ثانوياً، ويكون من المتوقع في حدود المعقول أن تتسبب في خسائر كبيرة في أرواح المدنيين.

كما يبدو أن بعض هجمات المتمردين كانت ترمي في المقام الأول إلى بث الذعر في نفوس السكان المدنيين، وهو أسلوب ينتهك القانون الإنساني الدولي. فقد استهدف المتمردون الموظفين الحكوميين المدنيين والعاملين في المنظمات الإنسانية بهدف تخويف السكان بوجه عام، فيما يبدو، لثنيهم عن تولي مثل هذه الوظائف، وأصدروا الكثير من الرسائل والتصريحات التي تحمل تحذيراً للمواطنين الأفغان من مغبة العمل مع الحكومة أو المنظمات الإنسانية غير الحكومية. كما نفذت جماعات المتمردين العديد من التفجيرات في مناطق مدنية، والظاهر أن الهدف من ورائها على وجه التحديد هو إرهاب الأهالي؛ فضلاً عن هذا، فقد دأبت القوى المعادية للحكومة على تهديد الأهالي بنشر وثائق مكتوبة، أو ما يطلق عليه "الرسائل الليلية"، تحذر الأهالي من مغبة التعاون مع الحكومة أو مع القوات الدولية.

وأثناء الكثير من الهجمات، ولا سيما التفجيرات الانتحارية، تنكر المتمردون على هيئة مدنيين مما يعد انتهاكاً للقانون الدولي الذي يحظر أعمال الغدر؛ والهجمات الغادرة هي تلك التي يتنكر فيها المحارب على هيئة شخص مكفول الحماية بموجب القانون الدولي، مثل المدنيين، بغرض القيام بهجوم ما. وقد ساهمت تلك الهجمات في تشويش التفرقة بين المدنيين والمحاربين في أفغانستان عموماً، الأمر الذي زاد من مخاطر استهداف المدنيين للهجمات عن طريق الخطأ إبان العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الحكومية وقوات التحالف؛ فخلال الأشهر الأخيرة من عام 2006، بوجه خاص، أطلقت قوات الناتو نيرانها مراراً، عن طريق الخطأ، على السيارات المدنية لدى اقترابها من قوافل هذه القوات، إذ توهمت - لأسباب من بينها ما وقع في الماضي من هجمات غادرة - أن هذه السيارات يقودها مهاجمون انتحاريون.

ويستوجب القانون الإنساني الدولي من المحاربين، في جميع العمليات التي يقومون بها، اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لتجنب الخسائر المدنية البشرية والمادية، أو تقليلها إلى الحد الأدنى على أقل تقدير. وقد شن المتمردون الكثير من الهجمات المقصودة على المدنيين، ومن الواضح أن هذه تعد من جرائم الحرب؛ كما شنوا على أهداف عسكرية هجمات ألحقت بالمدنيين أضراراً عشوائية وغير متناسبة، منتهكين بذلك قوانين الحرب.

وقد وقع الكثير من الهجمات المسجلة للمتمردين وسط مناطق مدنية مزدحمة، أو على مقربة من مناطق سكنية وتجارية. وإلى جانب هذا، فإن المهاجمين استخدموا في الكثير من الحالات متفجرات بالغة الشدة من المعلوم أن آثارها الانفجارية يمكن أن تسبب خسائر فادحة في أرواح المدنيين ومبانيهم مما يتجاوز تدمير الهدف العسكري المقصود أو إبطال مفعوله.

وكثيراً ما تشمل هذه الهجمات تفجيرات انتحارية ينفذها المهاجمون إما مترجلين أم راكبين سيارات مفخخة؛ ورغم أن منفذ التفجير الانتحاري يعد بمثابة سلاح بالغ الدقة من الناحية النظرية، فقد تبين لـ هيومن رايتس ووتش أن المهاجمين الانتحاريين في واقع الأمر كثيراً ما يفجرون عبواتهم الناسفة قبل الأوان أو بصورة غير دقيقة وبلا حرص على تقليل الخسائر المدنية إلى أدنى الحدود. كما أنه في جميع الهجمات التي وقعت تقريباً، تظاهر المهاجم بأنه مدني مما يزيد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون. ومن ثم فإن استعداد قادة طالبان وغيرها من جماعات المتمردين للاستمرار في نشر سلاح يتسم بالعشوائية إلى حد بعيد في الواقع الفعلي – أي المفجرين الانتحاريين – في مناطق كثيفة السكان يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي، أي جريمة حرب.

كما يساور هيومن رايتس ووتش القلق إزاء أفعال القوات الحكومية والدولية فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين من آثار العمليات الحربية؛ ذلك أن القانون الإنساني الدولي يستوجب من جميع أطراف الصراع اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين الخاضعين لسيطرتها من آثار الهجمات؛ ويشمل هذا عدم تحديد أي أهداف عسكرية داخل مناطق كثيفة السكان أو بالقرب منها. وتسري هذه الالتزامات على المتمردين وقوات الحكومة الأفغانية والقوات الدولية على حد سواء؛ ومن ثم فما دامت القوات الحكومية الأفغانية والقوات الدولية هي المسؤولة عن توفير الأمن للسكان المدنيين، فينبغي عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب السكان المدنيين المخاطر في حالة وقوع هجمات للمتمردين، ومن ذلك عدم إقامة المنشآت العسكرية بلا داع وسط المناطق الأهلة بالسكان أو القيام بدوريات في مناطق مزدحمة.

* * * * *

إلى جانب من سقطوا من القتلى والجرحى، خلفت هجمات المتمردين ندوباً نفسية عميقة لدى المواطنين الأفغان.

أصيبت الطفلة "شرزاد"، البالغة من العمر تسع سنوات، بجروح بالغة في تفجير شهدته العاصمة كابول في مارس/آذار، وكان يستهدف أحد كبار نواب البرلمان الأفغاني؛ فقد أدى الانفجار إلى تمزق بطنها، واندلاق أحشائها منه؛ وقالت شرزاد لـ هيومن رايتس ووتش إن الانفجار وقع بعيد مغادرتها لضريح أدت فيه الصلاة لتوها، وكانت آنذاك تسير مع أخيها.

وقع الانفجار ونحن في طريق عودتنا إلى البيت، فانفتح بطني، وظننت أنني سأموت... أحياناً ما أرى هذا اليوم في المنام – ففتنابني الكوابيس... لم أكن أظن أنني

سأبقى على قيد الحياة؛ بدأت أردد كلمة الشهادة عندما أصبت ذلك اليوم لأنني حسبت أنني سأموت.

أما غلام، من كابول، فقد وصف لـ هيومن رايتس ووتش كيف تحولت رحلته الصباحية المعتادة في يوليو/تموز 2006 إلى كابوس بسبب انفجار قنبلة في الحافلة التي كان يستقلها:

كان الانفجار متوهجاً للغاية، وأحدث صوتاً مروعاً؛ وفي الداخل تحولت الحافلة إلى جحيم، وابتلعها النيران... أول ما وعيته بعد ذلك هو أنني أصبت بحروق بالغة...

لقي الرجل الذي كان جالساً بجواري حتفه على الفور؛ لم أستطع أن أحركه؛ كانت الدماء تسيل مني بغزارة، ولكنني تمكنت من الخروج من الحافلة. صرخت في وجه أفراد الشرطة والناس كي يساعدوني، ولكن الجميع كانوا خائفين، وكانوا يصرخون ويركضون بعيداً عني.

وقد خلفت الهجمات كمدأ وأسىً بالغاً لدى الناجين من الأقارب؛ ومن هؤلاء محمد هاشم الذي قتلت زوجته بيبي سادات بنيران مهاجمين أثناء كمين في شمالي أفغانستان في مايو/أيار 2006، وأغلب الظن أن المهاجمين ينتمون إلى قوات المتمردين؛ ووصف محمد مصابه قائلاً:

كانت زوجة طيبة؛ كنا نشعر كل يوم وكأننا زوجان حديثان؛ كانت أعز صديق لي... أصبحت أشعر بالضيق الآن؛ لم أعد أجد في الحياة سوى الاكتئاب. كلما دخلت غرفة كانت فيها، غشيني الاكتئاب... ولأنني فقدت زوجتي، عدت لا أطيق هذه الحكومة فحسب، بل ضقت بالدنيا كلها.

كما ألحقت هجمات المتمردين أضراراً جسيمة بنسيج الحياة اليومية في أفغانستان؛ فإلى جانب الآثار الرئيسية الواضحة للهجمات – أي سقوط المئات من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين – تسببت هذه الهجمات في أضرار أعم؛ فعامة المواطنين الأفغان – من المزارعين وسائقي سيارات الأجرة وعمال البناء – يعانون أشد المعاناة من سوء الأحوال الاقتصادية المحلية، والبطالة، ونقص الرعاية الصحية، وسوء المرافق والخدمات التعليمية والاجتماعية. ونظراً لأن الكثير من الهجمات قد استهدفت العاملين في المنظمات الإنسانية والإنمائية، والمسؤولين الحكوميين، فقد تعطل العديد من البرامج الحكومية والإنمائية الحيوية في المناطق المضطربة؛ وكانت النتيجة هي انخفاض

المساعدات الإنمائية والإنسانية إلى مستوى أدنى من مستواها المتدني أصلاً، مما زاد من شظف العيش الذي يكابده المدنيون الأفغان.

وقد نزحت عائلات أفغانية كثيرة من جراء العنف المتفشي والمتسم في ظاهره بالعشوائية، أما اللاجئون خارج الحدود فيزداد - فيما يبدو - ترددهم في العودة لمناطق يقل الأمان فيها بشكل مطرد. ونتيجة للمشكلات الأمنية والأعمال العدائية في المناطق الجنوبية نزح أكثر من مائة ألف أفغاني من ديارهم في العام الماضي. وظل مئات الآلاف من اللاجئين الأفغان في إيران وباكستان محجّمين عن العودة إلى ديارهم في المناطق المذكورة، وهذا مرجعه بشكل جزئي لمشكلات أمنية؛ ومعظم العائدين في السنوات الأخيرة اتجهوا إلى المناطق الحضرية مثل العاصمة كابول، وآخرون كثيرون أحجموا عن العودة؛ وبزيد عدد اللاجئين الأفغان الذين بقوا خارج أفغانستان عن ثلاثة ملايين نسمة.

إن خطورة الصراع المسلح والنزوح تتضح بصفة خاصة في الولايات الجنوبية والجنوبية الشرقية وما حولها بما في ذلك هلمند وقندهار و أوروغان وزابول وباكثيا وباكثيكا وكونار. وهذه مناطق توجد بها جذور قبلية وعائلية ومصادر الدعم الأخرى لقوات طالبان وغيرها من القوى المتمردة، وهي مناطق قريبة من الحدود الباكستانية. وفي الأقاليم ذاتها وقع أكثر من 70% من الهجمات القاتلة التي استخدمت فيها القنابل في عام 2006. ويعتبر كثير من الأفغان والعاملين في الهيئات الإنسانية الأقاليم الريفية في هذه الأصقاع " مناطق صراع"؛ وفي هذا المناطق، تكاد تنعدم المعونات الحكومية والإنمائية والإنسانية.

وليس من المفاجئ أن هذه المناطق - على وجه الخصوص - غير مستقرة؛ فثمة أدلة قوية على أن الجماعات المتمردة تمارس نشاطها بحرية في الأراضي الممتدة عبر الحدود، في المناطق القبلية بباكستان، حيث درجة تدخل السلطات الباكستانية أقل ما يكون. وتعتبر الكثير من الجماعات المتمردة الحدود الباكستانية بصفة منتظمة، وتحتمي في المناطق الحدودية، بل وفي بعض المدن الباكستانية أمثال تشترال وبشاور وكويتا. كما يزداد عدد وتفصيل التقارير حول تقديم مسؤولين حكوميين باكستانيين من مختلف المستويات المساعدات أو الدعم لجماعات المتمردين. بل لقد اعترف بعض المسؤولين الباكستانيين المحليين علانية بتقديمهم الدعم.

وفي هذا السياق أصبح من المستحيل أن يؤخذ على محمل الجد إصرار باكستان المستمر على أنها تضرب بشدة على أيدي الجماعات الأفغانية المتمردة. غير أنه من الخطأ أن نعزو كل ما تعانيه أفغانستان من عدم استقرار إلى سهولة احتواء المتمردين في باكستان. فالنشاط المتعلق بالتمرد (وما يصاحبه من مشكلات) لا ينحصر في الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية على الحدود الباكستانية؛ فقد

شنت القوات المناوئة للحكومة العديد من الهجمات بالقنابل وعمليات القتل في الأقاليم الشمالية والغربية وفي مدينة كابول، كما أن حالة عدم الاستقرار العامة قد أثرت على الحياة في كل أنحاء البلاد تقريبا. و بين كل ثلاث هجمات للمتمردين يقتل فيها مدنيون نجد أن واحدة منها قد وقعت خارج المناطق الحدودية؛ فالجماعات المتمردة تنفذ عملياتها بسهولة في أجزاء كثيرة من أفغانستان.

وشكا الكثير من الأفغان لـ هيومن رايتس ووتش من الهجمات المتعمدة ضد المدنيين ومن ارتفاع عدد الضحايا المدنيين عند وقوع هجمات على الأهداف العسكرية.

ومن هؤلاء محمد عريش – والذي تم اقتباسه في مطلع التقرير الحالي – وهو أحد ضحايا التفجير الذي وقع في كابول في 5 يوليو/تموز 2006، واستهدف المدنيين فيما يبدو - والذي أعرب عن عدم فهمه لشن المتمردين مثل هذا الهجوم، قائلا: " ما الخطأ الذي ارتكبته؟ ... لماذا تريد طالبان قتلي؟" كما قال لـ هيومن رايتس ووتش:

أنا مجرد عامل. ليس لي أعداء. لا أعرف أحدا من طالبان. ... لا أعرف أحدا من هؤلاء القوم. أنا لست عدوهم. أنا لم أر أحدا من قوات الناتو في ذلك اليوم [الذي وقع فيه الانفجار]... لقد رأيت قومي فحسب؛ الأفغان. ماذا كان هدفهم، الشعب؟ الطالبان يستهدفون الجميع ولا يستهدفون أحدا [بالذات]. أنا لا أعلم من أو ماذا كان هدفهم يومئذ؛ ولا أعلم ما هدفهم الآن.

أما حبيب الله، الذي فقد أخاه في تفجير بكابول في مايو/أيار 2006 كان - فيما يبدو- يستهدف أحد أرتال قوات الناتو، فيندد بمنفذي الهجوم قائلا: "الأوغاد – لقد فجروا أنفسهم. لم يقتلوا الأجانب. وما قتلوا سوى أشخاص أبرياء. كأنهم كانوا يحاولون قتل الأطفال."

II. ارتفاع عدد الضحايا المدنيين: اتجاهات وإحصاءات

علاوة على ما تقدم من روايات، اطلعت هيومن رايتس ووتش على معلومات إضافية حول هجمات المتمردين التي تعرض فيها مدنيون للقتل أو للجرح. ويورد القسم التالي جانباً مما تم التوصل إليه:

المدنيون في مرمى النيران

شنت قوات المتمردين عدداً كبيراً من الهجمات خلال عام 2006 سقط فيها قتلى وجرحى في صفوف المدنيين؛ وبناء على البيانات المتوافرة، وكذلك المعلومات التي تم جمعها من مصادر أخرى موثوقة، من بينها مراقبون محليون ودوليون، وبعد الاطلاع على التقارير المنشورة، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أنه في عام 2006 وفيما لا يقل عن 350 حالة، أسفرت الهجمات التي شنتها قوات المتمردين عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين. وشملت هذه الهجمات التفجيرات بالقنابل وإطلاق النيران والاختطاف والإعدامات وغير ذلك من أعمال العنف مما أدى إلى مصرع 669 مدنياً أفغانياً على الأقل³ (هذه الأرقام لا تشمل العديد من المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا في أثناء الاشتباكات التي جرت بين قوات المتمردين من جانب والقوات الحكومية الأفغانية أو قوات الناتو وقوات التحالف من جانب آخر).

وتتسم الأرقام الإجمالية الواردة هنا بالتحفظ؛ ويرى العديد من المسؤولين والمدنيين الأفغان أن كثيراً من حالات الوفاة أو الإصابة تمر دون أن يرد لها ذكر في التقارير، وأن العنف الذي يقع في المناطق الريفية النائية يظل مجهولاً. والأرجح أن العدد الحقيقي للضحايا المدنيين في هجمات المتمردين أعلى من ذلك.

ومعظم المدنيين الذين قتلوا في هجمات المتمردين قد لقوا حتفهم في التفجيرات بالقنابل، على الرغم من أن أعداداً كبيرة منهم راحوا ضحية إطلاق النار عليهم أو قتلوا بعد اختطافهم. وفيما يلي تفصيل للبيانات المتاحة:

³ في مطلع يناير/كانون الثاني 2007 صرح أحد ضباط الاستخبارات الأميركية لجريدة نيويورك تايمز بأن "عمليات استخدام العبوات الناسفة المزروعة على جانب الطريق قد تضاعفت في العام الماضي لتصل إلى 1677 عملية بعد أن كان عددها 783 عملية عام 2005. أما ما يسميه العسكريون "الهجمات المباشرة" ويعنون به الهجمات التي يستخدم فيها المتمردون الأسلحة الصغيرة والقنابل اليدوية وغيرها، فقد زاد عددها إلى 4542 هجمة بعد أن كانت 1558 في عام 2005. انظر: David Cloud, "US Says Attacks Are Surging in Afghanistan," *New York Times*, January 16, 2007

هجمات بالقتال (الهجمات الانتحارية و"العوبات الناسفة الارتجالية"):

- في عام 2006 وقع ما لا يقل عن 189 هجوماً بالقتال سقط فيه قتلى وجرحى من المدنيين (وشملت هذه العمليات: الهجمات الانتحارية والعوبات الناسفة وغير ذلك من أنواع الهجوم المختلفة).
- أسفرت الهجمات البالغ عددها 189 عن مقتل 492 مدنياً وإصابة 773 مدنياً بجراح، وبذلك فاق مجموع الضحايا ألف شخص بين قتيلى وجريح.
- وقع ما لا يقل عن 118 هجوماً على أهداف عسكرية، بينما استهدف 57 هجوماً غيرها المدنيين أو أغراضاً مدنية. (وفي 14 حالة أخرى، كان الهدف غير واضح).
- أسفرت الهجمات الـ 118 التي يبدو استهدافها لأهداف عسكرية عن مقتل 268 وإصابة نحو 534 من المدنيين.
- أما الهجمات بالقتال البالغ عددها 57 والتي استهدفت مدنيين وأغراضاً مدنية فقد أسفرت عن مقتل 192 مدنياً وجرح 215 آخرين.

إطلاق النار والاختطافات والإعدامات والهجمات التي لم يتم استخدام القنابل فيها:

- لقي ما لا يقل عن 177 مدنياً مصرعهم في عمليات إطلاق النار متعمدة وعمليات اختطاف وإعدام وغير ذلك من صنوف الهجمات الخالية من استخدام القنابل.

الهجمات الانتحارية

كانت الهجمات الانتحارية نادرة الحدوث في أفغانستان، إلا أنها تكررت بشكل منتظم خلال عام 2006. فيذكر أن عام 2003 شهد هجومين انتحاريين، وارتفع عدد هذه الهجمات إلى ست هجمات عام 2004 ثم إلى 21 هجوماً عام 2005. أما في عام 2006 فقد أفادت الأنباء بوقوع ما لا يقل عن 136 هجوماً انتحارياً في أفغانستان – أي ستة أضعاف الهجمات التي تم تنفيذها في عام 2005. (من الملاحظ أن هذا الرقم يندرج ضمن الهجمات الـ 189 المذكورة أعلاه). وذكرت المصادر العسكرية الأميركية أرقاماً مماثلة، فأوردت أن عدد الهجمات في عام 2006 كان 139 هجوماً، ويبدو أنها تشمل الهجمات التي لم يتم الإعلان عنها⁴. وصرح القادة العسكريون الأميركيون أنهم يتوقعون زيادة عدد الهجمات الانتحارية في عام 2007 الجاري⁵.

⁴ انظر: David Cloud, "US Says Attacks Are Surging in Afghanistan," *New York Times*, January 16, 2007.

⁵ انظر مقال: "New US commander in Afghanistan expects rise in suicide attacks in 2007," Associated Press, January 29, 2007 (وجاء فيه نقلاً عن الميجور جنرال ديفيد إم رودريغوز قائد الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جواً قوله "نتوقع زيادة الهجمات الانتحارية وبعض التكتيكات الأخرى التي يعتقدون أنها ناجحة.... ولذا نتوقع أن نرى ذلك إلى جانب الهجمات التي تتسم بالمواجهة أو الهجمات المتكررة التي تستهدف المسؤولين الحكوميين الأفغان والمواطنين وقوات الأمن وكذلك قوات التحالف.")

أما أعداد المدنيين الأفغان الذين قتلوا أو تعرضوا لإصابات في أثناء الهجمات الانتحارية عام 2006 فقد بلغ مجموعهم 803 شخصاً (272 قتيلاً و531 جريحاً). كذلك ارتفعت أعداد الهجمات الانتحارية في النصف الثاني من العام.⁶

والهجمات الانتحارية – كما سنناقشها في التحليل القانوني أدناه – ليست من طرق القتال غير المشروعة، ولو أنه من شبه المؤكد أن جميع هذه الهجمات التي وقعت في أفغانستان تشكل انتهاكاً لقوانين الحرب. فالانتحاريون عادة ما يستخدمون في هجماتهم وسائل غادرة – أي أنهم ينتحلون هيئة المدنيين ويحتمون بها للاقتراب من أهدافهم. كما أن الهجمات الانتحارية كثيراً ما تستهدف المدنيين والأغراض المدنية، وكذلك لا يبذل المهاجمون أي مجهود للإقلال من عدد الضحايا المدنيين.

أما قوات طالبان التي من المعتقد أنها مسؤولة عن الأغلبية العظمى من الهجمات الانتحارية فإنها لم تكذب أي اكرات بارتراف عدد الضحايا المدنيين؛ وقد بث ملا داد الله، أحد قادة طالبان، شريط فيديو يحيي فيه الانتحاريين ويدعي أن الهجمات الانتحارية كانت ناجعة بشكل خاص في مواجهة القوات الأجنبية.⁷ وفي ديسمبر/كانون الأول 2006 صرح قاري يوسف أحمددي المتحدث باسم طالبان لوكالة باجهووك الأفغانية للأنباء بأن الهجمات سوف تستمر في عام 2007، وأن "الهجمات الانتحارية جزء من نشاطنا الحربي اعتمده المجلس العسكري الأعلى".⁸ كما صرح حكمتيار بموافقه على دور الهجمات الانتحارية في نشاط المتمردين.⁹

⁶ البيانات المجمعة والتقارير عن الهجمات محفوظة في ملف لدى هيومن رايتس ووتش. وقد أصدرت منظمة "مكتب الأمن" الأفغانية غير الحكومية تقريراً قصيراً في ديسمبر/ كانون الأول 2006 وثقت فيه التصعيد الحاد في الهجمات الانتحارية في الشهور الأخيرة من عام 2006. انظر: ANSO, "A Winters Tale: Less Attacks, More Threats," December 2006.

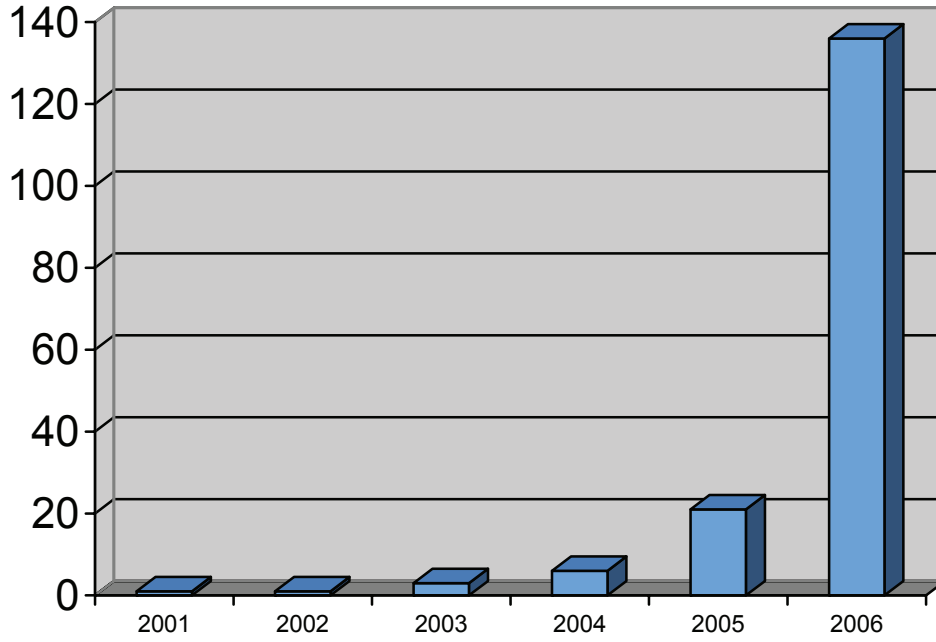
⁷ للاطلاع على شريط الفيديو انظر الموقع التالي:
<http://www.siteinstitute.org/bin/articles.cgi?ID=publications239006&Category=publications&Subcategory=0>
أحمددي المتحدث باسم طالبان إلى وكالة باجهووك الأفغانية للأنباء في ديسمبر/كانون الأول 2006 بأن ANSO, "A Winters Tale: Less Attacks, More Threats," December 2006. جزء من نشاطنا الحربي وافق عليه المجلس العسكري الأعلى لحركتنا، وكالة باجهووك الأفغانية للأنباء "سجل أفغانستان للهجمات الانتحارية لعام 2006"، 6 يناير/ كانون الثاني 2007 (في ملف هيومن رايتس ووتش). وفي أكتوبر/تشرين الأول 2006 أجرت وكالة أسوشيتد برس للأنباء مقابلة مع أحد قادة طالبان ألقى فيها بعض الأضواء على تزايد شعبية الهجمات الانتحارية في أفغانستان. انظر

Noor Khan, "Taliban commander says 'hundreds' of suicide bombers ready in fight for Islamic law," Associated Press, October 10, 2006. كما قابل المراسل الملا نذير أحمد حمزة أحد قادة طالبان المحليين في زابل الذي بين أن "المجاهدين عندما يستعدون للجهاد فإنهم قد قرروا التضحية بأرواحهم.... وإذا كنا بحاجة إلى عمليات استشهادية – هجمات انتحارية – فسوف أهب نفسي وسيكون هذا أسعد يوم في حياتي. أنا دائماً مستعد لأقوم بعملية استشهادية ضد الأمريكان وحلفائهم.... نحن نريد دولة إسلامية وشريعة إسلامية. ولا نريد الأمريكان أو غيرهم من النصاري... وأنا من واجبي كمسلم أن أقاتل وأقوم بالجهاد ضد الأمريكان حتى يرحلوا." وعلى الرغم من الطابع البلاغي لتصريح القائد حمزة فهو يعطي على الأقل فكرة عن الخطاب الذي يستعمل للتحريض على الهجمات الانتحارية.

⁸ انظر Pajhwok News, January 6, 2007, "Afghanistan's record of suicide attacks in 2006," وهي محفوظة في ملف لدى هيومن رايتس ووتش.

⁹ من مقابلة مع قلب الدين حكمتيار، انظر Cheragh (Kabul), March 6, 2007.

وتظهر البيانات الإحصائية عن عدد ضحايا الهجمات الانتحارية في العام المنصرم مدى فتكها بالسكان المدنيين. فأكثر من 80% من الهجمات الانتحارية في عام 2006 (112 هجوماً) يبدو أنها استهدفت أرتالا أو منشآت عسكرية، على حين أن 13% (أي 18 هجوماً) يبدو أنها استهدفت المدنيين والأغراض المدنية. (وثمة 6 هجمات لم تتضح أهدافها الحقيقية).¹⁰ والهجمات الانتحارية الثماني عشرة التي استهدفت المدنيين والأغراض المدنية أسفرت عن سقوط أكثر من مائتي مدني بين قتيل وجريح (91 قتيلاً و 119 جريحاً).



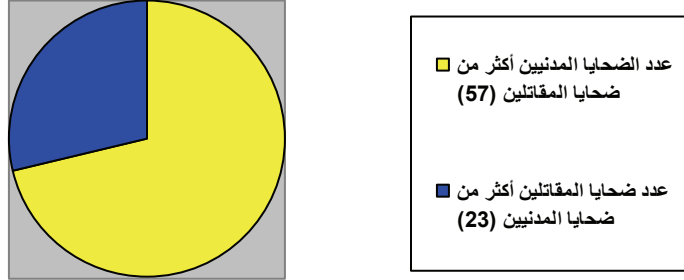
الهجمات الانتحارية مقسمة حسب عام وقوعها
المصدر: البيانات تستند إلى المعلومات التي جمعتها هيومن رايتس ووتش عن الهجمات الانتحارية التي تم رصدها.

ومن الناحية النظرية، يمكن استخدام الهجمات الانتحارية كأسلحة ذات قدرة عالية على التمييز، فالانتحاري يستطيع تفجير ما معه في الهدف المقصود بدقة تضاهي أو تزيد على دقة أعقد الأسلحة الموجهة. ولذلك لا يمكن اعتبار هذه الهجمات سلاحاً لا يميز بين الأفراد كما هو الحال بالنسبة للألغام الأرضية على سبيل المثال. على أية حال يبدو أن الانتحاريين في بعض الظروف تتوتر

¹⁰ وقع 180 هجوماً استخدمت فيها عبوات ناسفة ارتجالية يرجح استهدافها لأهداف عسكرية، وتم ذكرها أعلاه، وكان من بينها 91 هجمة انتحارية و89 غير انتحارية (استخدمت في معظمها أجهزة التفجير عن بعد أو ساعات توقيت الانفجار). وأما الـ 62 هجوماً بالعبوات الناسفة التي يبدو أنها استهدفت المدنيين أو الأغراض المدنية، فكان من بينها 20 هجمة انتحارية و42 غير انتحارية. كما "فشل" الهجوم في خمس حالات أخرى حيث سارع المنفذ بتفجير عبوته الناسفة قبل الأوان.

أعصابهم أو يرتبكون ويفجرون عبواتهم قبل الأوان. وفي عام 2006 يبدو أن كثيراً من الانتحاريين في أفغانستان قد فجروا عبواتهم عن طريق الخطأ بعيداً عن أهدافهم المقصودة مما أدى إلى مقتل وإصابة المدنيين.

ولذلك فبينما ظهر أكثر الهجمات الانتحارية وكأنه يستهدف أهدافاً عسكرية، إلا أن أكثر الضحايا كانوا من المدنيين. فمن بين 112 عملية يبدو أن الانتحاريين استهدفوا بها أهدافاً عسكرية، لم تسفر 32 عملية فقط عن سقوط أي ضحية مدنية أو من صفوف العسكريين.¹¹ ومن بين ما تبقى من الهجمات على أهداف عسكرية في عام 2006 وعددها 80 هناك 57 هجوماً زاد عدد ضحاياها المدنيين عن قتل أو جرح فيها من العسكريين أو رجال الشرطة. (انظر الرسم البياني).
الهجمات الانتحارية التي استهدفت قوات أفغانية أو قوات أمن دولية في عام 2006



وإجمالاً، أسفرت 80 من الهجمات الانتحارية على الأهداف العسكرية عن مقتل 181 من المدنيين، و37 فقط من القوات الأميركية وقوات التحالف وقوات الناتو والعسكريين والشرطة الأفغان. وبعبارة أخرى فإنه في عام 2006 قتل المتمردون في الهجمات الانتحارية على الأهداف العسكرية من المدنيين خمسة أضعاف ما قتلوا من المحاربين. و الهجمات الانتحارية في مجملها كان لها أثر بالغ على السكان المدنيين الأفغان. وبإضافة ضحايا الهجمات الانتحارية على الأهداف العسكرية إلى ضحايا تلك التي استهدفت المدنيين والأغراض المدنية يصل مجموع المدنيين الأفغان الذين سقطوا في عام 2006 إلى 803 شخصاً (272 من القتلى و531 من الجرحى). ويصبح مجموع ضحايا الهجمات الانتحارية من المدنيين نحو ثمانية أضعاف ضحاياها من المقاتلين.

¹¹ نكرر هنا ما تم ذكره آنفاً من أن هذا الرقم لا يشمل 18 هجمة انتحارية متعمدة موجهة إلى المدنيين.

الهجمات على المدارس

لم تكن أعداد القتلى المدنيين الأفغان هي المشكلة الوحيدة التي تفاقمت في عام 2006. فقد واصلت قوات المتمردين استهداف نظام التعليم الأفغاني: من مدارس إلى مدرسين إلى أولياء الأمور. وفي تقريرها الصادر في يوليو/ تموز عام 2006 بعنوان "دروس في الرعب" وثقت هيومن رايتس ووتش العمليات المناوئة للحكومة التي شملت تفجير القنابل وإشعال الحرائق المتعمدة في مدارس البنات الابتدائية وقتل المدرسين وتهديد أولياء الأمور.

وكما ناقش التقرير، تستهدف القوات المناوئة للحكومة المدارس إما بسبب المعارضة الأيديولوجية للتعليم العلماني بصفة عامة، أو لتعليم البنات على وجه الخصوص. أو لأن المدرسين والمدارس يعتبرون رموزاً تمثل الحكومة أو ما يقوم به الأجانب.

وقد زادت المشكلات المطروحة في التقرير سالف الذكر سوءاً على سوء؛ ففي عام 2006 شنت القوات المناوئة للحكومة على وجه الإجمال 190 هجوماً على المدرسين وموظفي المدارس والتلاميذ والمدارس، وشملت الهجمات التفجيرات والحرائق المتعمدة وإطلاق النار؛ وهذا يمثل ضعف ما ورد وقوعه من اعتداءات مشابهة عام 2005، وكان عددها 93 اعتداءً.¹²

والاعتداءات المتصاعدة استمرت في التأثير بقسوة على حضور التلاميذ وغيابهم، وخاصة في المناطق الجنوبية. وفي أوائل أغسطس/ آب 2006، وبعد منتصف السنة الدراسية بقليل أذاعت وكالة اليونسيف أرقاماً تبين أن أكثر من نصف المدارس في أربعة أقاليم جنوبية رئيسية قد أغلقت أبوابها نتيجة الاعتداءات أو التهديدات، وأن قرابة مائة ألف طفل قد أخرجوا من مدارسهم.¹³ وفي أغسطس/ آب عام 2006 أصدرت وزارة التعليم الأفغانية بياناً ذكرت فيه أن 41 تلميذاً ومدرساً وموظفاً في الوظائف المعاونة بالمدارس قد قتلوا بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز 2006 أثناء هجمات للمتمردين.¹⁴ وفي خطاب ألقاه في أكتوبر/تشرين الأول عام 2006 ذكر الرئيس كرزاي أن مائتي ألف طفل في سائر أنحاء البلاد قد أخرجوا من مدارسهم نتيجة للعنف الجاري.¹⁵

¹² انظر الملحق "ب": "اعتداءات على نظام التعليم الأفغاني 2005-2006"

¹³ انظر تقرير اليونسيف: "UNICEF fears progress in education will be reversed," August 4, 2006. وذكرت اليونسيف أنه بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز تم رصد 11 تفجيراً و50 حريقاً متعمداً و37 تهديداً وحادثاً وحيداً للهجوم بالصواريخ.

¹⁴ انظر بيان وزارة التعليم الأفغانية: "Education Under Fire" August 2006 "التعليم تحت قصف النيران" أغسطس/ آب 2006. انظر كذلك: International Crisis Group, "Countering Afghanistan's Insurgency: No Quick Fixes," Asia Report No. 123, نوفمبر/تشرين الثاني 2006 على الموقع التالي في الإنترنت: <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4485&l=1>.

¹⁵ انظر مقالة باميلا كونستابل: Pamela Constable, "Home schools operate secretly in fear of violence," *Washington Post*, أكتوبر/تشرين الأول 2006

يسهم النزاع المسلح أيضاً على التشريد ونقص التنمية في كثير من مناطق أفغانستان.

فما بين أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول عام 2006 فرت ما يتراوح بين 15000 و20000 أسرة أفغانية – أو ما بين 90 و120 ألف رجل وامرأة وطفل – نازحين عن ديارهم في الولايات الجنوبية هلمند وأورزجون وقندهار بسبب العنف المستمر والصراع المسلح، وذلك وفقاً لما ذكرته مفوضية شؤون اللاجئين بالأمم المتحدة والحكومة الأفغانية.¹⁶ وكان قرابة 115 ألف أفغاني غيرهم قد سبق نزوحهم وأعيد توطينهم في داخل الأقاليم المذكورة، مما يعني أنه بحلول سبتمبر/أيلول 2006، بلغ عدد الأفغان النازحين من ديارهم في الولايات الثلاث المذكورة وحدها ما لا يقل عن 200 ألف أفغاني، حسبما ورد، علاوة على أعداد غير معروفة ممن نزحوا في الأقاليم الحدودية: باكتيكا وباكتيبا وخوست وكونار. كما ظل ملايين اللاجئين الأفغان في الأماكن التي لجئوا إليها في كل من باكستان وإيران خارج وطنهم أفغانستان.¹⁷

وفي نهاية عام 2006 أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنها غير قادرة على تقديم المساعدات في عديد من المناطق المتضررة في الجنوب الشرقي:

سيبقى الوضع الأمني على الأرجح باعثاً على القلق في جنوب البلاد وجنوبها الشرقي حيث تنشط الجماعات المناوئة للحكومة مستخدمة بشكل مطرد وسائل لا تميز بين ضحاياها، مثل الهجمات الانتحارية والعبوات الناسفة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الأنشطة إلى إبطاء الإصلاحات الإدارية على مستوى الولايات والمناطق. ومن المستبعد أن يطرأ أي تحسن ملحوظ على سبل وصول المفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى العائدين في أفغانستان خلال عام 2007.¹⁸

¹⁶ للاطلاع على المجموعة الكاملة من إحصائيات الأمم المتحدة والحكومة وأرقامها الخاصة بالنزوح في جنوب أفغانستان انظر: Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), "Fighting in the south sets off new wave of displacement: a profile of the internal displacement situation," December 22, 2006 <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/rsd/rsddocview.pdf?tbl=RSDCOI&id=459e656d2> (تاريخ الاطلاع: 23 مارس/آذار 2007)

¹⁷ انظر المصدر السابق. وكذلك: "Afghanistan: 2007 Country Operations Plan" UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), September 2006, p. 2, at: <http://www.unhcr.org/home/RSDCOI/4505323f2.pdf> (تاريخ الاطلاع: 23 مارس/آذار 2007).

¹⁸ انظر: 1. UNHCR, "Afghanistan: 2007 Country Operations Plan," p. 1.

نداء عالمي من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2007 يوضح استمرار خطورة الأوضاع:

عند كتابة هذا النداء، كانت الأوضاع في جنوب البلاد وجنوبها الشرقي ما تزال غير مستقرة إلى أبعد الحدود، مما يجعل من الصعب بل من المستحيل الوصول إلى العائدين واستمرار الأوضاع الأمنية على أحوالها من أعظم دواعي القلق وسوف تحد على الأرجح من إمكانية الوصول الفعلي إليهم خاصة في جنوب البلاد وجنوبها الشرقي.¹⁹

وللمساعدة في مواصلة التعامل مع مشكلة النازحين الأفغان طلبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من 52 مليون دولار أميركي، غير أنها لا تتوقع عودة أكثر من 400 ألف لاجئ في عام 2007.²⁰

ولن يجد اللاجئين شيئاً يغريهم بالعودة؛ فعلاوة على العنف المستمر، لا يوجد إلا القليل من المعونات الحكومية أو الإنمائية أو الإنسانية في المناطق الجنوبية أو الجنوبية الشرقية. والمساعدات الدولية والحكومية والمشروعات الإنمائية قد توقفت في معظم مناطق الجنوب والجنوب الشرقي خلال معظم فترات العامين الماضيين.

¹⁹ انظر: UNHCR, "Global Appeal 2007," pp. 205 and 208, at <http://www.unhcr.org/home/PUBL/455443a90.pdf> (تاريخ الاطلاع: 23 مارس/آذار 2007).

²⁰ انظر: UNHCR, "Afghanistan: 2007 Country Operations Plan," pp. 2-5 and "Global Appeal 2007," pp. 205-206.

III. التوصيات

يضع القانون الإنساني الدولي قيوداً على العمليات العسكرية التي تقوم بها كافة أطراف النزاع المسلح. فيحظر على القوات المسلحة للدول وجماعات المعارضة المسلحة الاستهداف المتعمد للمدنيين أو الأضرار المدنية؛ أو شن هجمات لا تميز بين المدنيين والمحاربين أو من المتوقع أن تسفر عن خسائر في المدنيين لا تتناسب مع حجم المكاسب العسكرية؛ أو شن هجمات أو توجيه تهديدات تستهدف في المقام الأول إشاعة الرعب بين السكان المدنيين؛ أو مهاجمة الأهداف العسكرية باستخدام الغدر. وفي جميع الهجمات يجب على الأطراف المتحاربة اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتقليل الأضرار الواقعة على المدنيين إلى الحد الأدنى. وعند تنفيذ عمليات هجومية ينبغي على القوات المتمردة أن تختار أماكن لشن هجماتها بحيث لا تقترب من المناطق المدنية، وأن تحاول تحاشي العمليات في المناطق المدنية المزدحمة. وعلى الحكومة الأفغانية والقوات الدولية، وفي الحدود الملائمة، أن تتجنب تموضع قواعدها وإجراء عملياتها داخل المناطق كثيفة السكان أو على مقربة منها.

وتتقدم هيومن رايتس ووتش بالتوصيات المحددة الآتية:

إلى طالبان والحزب الإسلامي وجيش المسلمين وقوات جلال الدين حقاني وجماعات المعارضة المسلحة الأخرى:

- إيقاف جميع الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية. على جميع القادة العسكريين والزعماء في طالبان والجماعات المتمردة الأخرى أن يضمنوا عدم استهداف المدنيين في هجماتهم. فبموجب القانون الإنساني الدولي لا يجوز للقوات المسلحة استهداف إلا الأهداف العسكرية أو مقاتلي العدو أو المدنيين المشتركين بشكل مباشر في الأعمال العدائية. والأشخاص المحصنون من أي هجمات يشملون المسؤولين والموظفين الحكوميين المدنيين الأفغان، والعاملين في هيئات التنمية والعمالة الإنسانية، والمدرسين والصحفيين والأطباء وغيرهم من الموظفين المدنيين غير المقاتلين. كما وتحظر مهاجمة الأضرار المدنية كالمدراس والمستشفيات والمنازل ما لم تكن تستخدم في مقاصد عسكرية.
- إيقاف كل الهجمات التي تحدثت أضراراً بالمدنيين أو الأهداف المدنية دون تمييز أو من دون تناسب. ويجب على القوات المتمردة التي تهاجم أهدافاً عسكرية اتخاذ كافة الخطوات الممكنة للإقلال من الأضرار التي تلحق بالمدنيين. فيجب عدم القيام بأي هجوم تستخدم فيه طرق لا

تميز بين المدنيين والمقاتلين أو يتوقع أن تسبب أضراراً بالغة بالمدنيين. وعلى طالبان وسائر الجماعات المسلحة الأخرى تحاشي شن أي هجمات في المناطق المزدحمة بالمدنيين، مثل الطرق المزدحمة، وشوارع القرى والمدن، والأسواق وغيرها من أماكن التجمع العامة، بناء على عدم شرعية مثل هذه العمليات.

■ إيقاف الهجمات والإنذارات التي ترمي إلى إشاعة الرعب بين المدنيين. ويجب على طالبان وسائر الجماعات المسلحة الامتناع عن توجيه الإنذارات أو الهجمات التي تستهدف إشاعة الرعب بين السكان المدنيين فهذا تصرف غير شرعي بموجب قوانين الحرب. وينبغي عدم اللجوء إلى تهديد المدنيين باستخدام العنف عن طريق إرسال "رسائل ليلية" على سبيل المثال أو أعمال أخرى تروغ المدنيين.

■ التوقف عن انتحال هيئة المدنيين أثناء القيام بهجمات. وعلى أعضاء طالبان والجماعات المتمردة الأخرى عدم التنكر في ملابس مدنية لاكتساب أفضلية عسكرية عند شن هجماتهم. فانتحال الهيئة المدنية يعرض المدنيين الحقيقيين لمزيد من الأخطار عند الاشتباك مع قوات الحكومة. فالقوات المناوئة للحكومة تستطيع استخدام "خدع الحرب" الأخرى كالتنويه والشراك والعمليات الخداعية والمعلومات التشويشية ولكن يجب ألا يتخذوا هيئة المدنيين عند القتال.

■ التأكيد على الالتزام باتباع القانون الإنساني الدولي. ويجب على القوات المناوئة للحكومة أن تعلن عن تأكيدها الالتزام باتباع القواعد المتفق عليها للقوانين الدولية للحرب بما في ذلك تحريم استهداف المدنيين أو شن هجمات لا تميز بين المدنيين وغيرهم، أو تلحق بهم أضراراً مفرطة، أو الهجوم بقصد إشاعة الرعب بين المدنيين بالدرجة الأولى، أو انتحال هيئة المدنيين بغية تحقيق أفضلية عسكرية. وهذه القواعد استشهدت بها القوات الأفغانية عند انتقادها للقوات السوفيتية خلال الثمانينيات والقوات الأمريكية وقوات التحالف خلال حرب 2001.

إلى قوات الحكومة الأفغانية وقوات التحالف الدولي بما فيها القوات الأمريكية وقوات الناتو وقوات التحالف:

■ مراجعة السياسات و البروتوكولات الخاصة بإنشاء القواعد والدوريات والأرتال من أجل تقليل الضرر الواقع على السكان المدنيين إلى الحد الأدنى. تتعرض القوات الحكومية والدولية للخطر المتعظم بالهجوم عليها من قبل القوات المناوئة للحكومة، وينبغي أن تسعى للابتعاد عن المدنيين والأغراض المدنية قدر المستطاع. إن ضمان حماية السكان المدنيين يتطلب تمركز القوات العسكرية أحياناً على مقربة من مناطق سكنية مدنية. غير أن هذه

القوات يجب أن تتخذ ما أمكنها الاحتياطات الكافية للإقلال من الضرر الذي قد يصيب حياة المدنيين إلى الحد الأدنى، وذلك على سبيل المثال بوضع القواعد ونقاط التفيتش أو المواقع المؤقتة على مسافات بعيدة عن مناطق المدنيين.

- مراجعة قواعد الاشتباك مع العدو والإجراءات التي تتخذها القوات للتعامل مع انتحاريين حقيقيين أو أشخاص يحتمل قيامهم بهجمات انتحارية. تحتاج القوات الحكومية والقوات المتحالفة إلى تحسين سياساتها الخاصة بالتحقق من هوية المواطنين وإنذارهم، تجنباً لإطلاق النار على المدنيين للاشتباه الخاطئ في أنهم عناصر انتحارية مهاجمة. ومن الترتيبات المقترحة ما يلي:

- اتخاذ المزيد من الخطوات لإظهار نقاط التفيتش والأرتال وذلك بتزويدها بالمصابيح وبلافتات كبيرة مكتوبة بلغتي داري وباشتو
- تزويد نقاط التفيتش بمرجمين في جميع الأوقات.
- تزويد نقاط التفيتش بجنود على علم بالتعليمات الأساسية وذلك بلغتي داري وباشتو، ولغة الإشارات ليتمكنوا من التواصل مع المدنيين.
- تدعيم حملات الخدمات العامة لإرشاد المدنيين الأفغان إلى السلوك السليم عند نقاط التفيتش وحول الأرتال. ويجب إرشاد المدنيين إلى المبادئ الأساسية حتى يتجنبوا الوقوع في الخطر.

إلى حكومة باكستان:

- إجراء التحقيق والمحاكمة اللائقة مع المتمردين الموجودين في باكستان ممن تورطوا في انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، وإحالتهم إلى القضاء.
- التوقف عن دعم القوات المتمردة – بما في ذلك عدم إيوائها- التي تعمل خارج باكستان والمسئولة عن انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. ويجب على السلطات الباكستانية أن تضمن عدم قيام أي جهات حكومية باكستانية، سواء كانت فيدرالية أو إقليمية أو محلية، بتقديم أي حماية أو دعم للمتمردين المسؤولين عن هجمات انتهكوا بها قوانين الحرب.

إلى الزعماء السياسيين والدينيين وقادة المجتمع المدني في أفغانستان وباكستان وغيرهما، بمن فيهم الزعماء الذين يقدمون الدعم السياسي أو العملي لقوات التمرد الأفغانية:

■ التنديد العلني بالهجمات المتعمدة على المدنيين والهجمات التي تشن عليهم دون تمييز ملحقة أضراراً بالغة بهم واستخدام أساليب الغدر. يجب على الزعماء السياسيين والدينيين وقادة المجتمع المدني وشيوخ القبائل والمسؤولين الحكوميين المحليين - مهما اختلفت وجهات نظرهم حول التمرد في أفغانستان - التنديد باستخدام قوات التمرد الأفغانية للطرق غير المشروعة في الحرب. وهذه الطرق تشمل الاغتيالات والإعدامات والهجمات على المدنيين، بمن فيهم موظفو الحكومة المدنيون و العاملون في وكالات العون، والهجمات على الأغراض المدنية مثل العيادات الطبية والمدارس.